الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٢/١٥
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/١/٢٦
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

ميناء جوادر وتأثيراته الاقتصادية والجيوسياسية في أمن العراق

Gwadar Port and its economic and geopolitical impact on Iraq's security

م.د. رنا عبد الحسين علي ضاحي الدليمي
Lecturer Dr. Rana Abdul Hussein Ali Dhahi Al-Dulaimi
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
University of Baghdad / College of Political Science
Rana.abdulhussein@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص:

يعد ميناء جوادر نقطة انطلاق لتعزيز التعاون الإقليمي بين العراق وباكستان ودول أخرى في المنطقة وفضلا على ان هذا الميناء يحفز على اقامة مشاريع متطورة تعود بالفائدة على جميع الاطراف من اهمها الطاقة والنقل.

أن ميناء جوادر له تأثير ايجابي على زيادة الاقتصاد العراقي عبر التجارة والاستثمارات وتقليل الاعتماد على النفط فأن ذلك سيكون له تأثير كبير على التوازنات الجيوسياسية في المنطقة ويعزز من دور العراق كشريك اقتصادي وسياسي مهم، ومن جهة اخرى سيكون له تأثير ايجابي على الامن القومي العراقي من خلال تعزيز القدرة على حماية الحدود البحرية وهذا ما يعزز من استقرار العراق.

ويمثل ميناء جوادر في باكستان أحد المكونات الرئيسة لهذا المشروع، إذ يقع على البحر العربي بالقرب من مضيق هرمز، وهو يمثل حلقة وصل بين البحر الأحمر والمحيط الهندي. وعلية، يعتبر ميناء جوادر نقطة محورية لزيادة النفوذ الصيني في منطقة حيوية تُعد من أهم الممرات البحرية في العالم، ما يفتح المجال لتحليل تداعيات هذا الميناء على الوضع الاقتصادي والسياسي في العراق، بما في ذلك تأثيراته على الأمن القومي العراقي والأمن الإقليمي.

قد يؤثر بشكل غير مباشر على العراق عبر عدة جوانب منها يعزز الميناء مسارات التجارة الإقليمية والاتصال بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط، مما قد يؤثر على طرق التجارة التي يمر بها العراق، فضلا عن ذلك، تطوير الميناء والمشاريع المرتبطة به ينمي فرصًا اقتصادية واعدة وجديدة في المنطقة، مما يغير في مسارات التجارة، ويؤثر على حركة البضائع من وإلى العراق واخيرا تعزيز الميناء يؤدي الى زيادة التنافس الإقليمي في مجال التجارة البحرية وتأثيرها على اهم ميناء في العراق وهو ميناء الفاو الكبير.

الكلمات المفتاحية: ميناء جوادر، الجيوسياسية، امن العراق، الحزام والطريق، الباكستاني.

Abstract:

Gwadar Port serves as a launchpad for enhanced regional cooperation between Iraq, Pakistan, and other countries in the region. Furthermore, the port stimulates the development of advanced projects that benefit all parties, particularly in the energy and transportation sectors.

Gwadar Port will positively impact the Iraqi economy through trade and investment, reducing dependence on oil. This will significantly influence the geopolitical balance in the region and strengthen Iraq's role as a key economic and political partner. Additionally, it will positively impact Iraqi national security by enhancing the ability to protect maritime borders, thus contributing to Iraq's stability.

Gwadar Port in Pakistan is a key component of this project. Located on the Arabian Sea near the Strait of Hormuz, it serves as a link between the Red Sea and the Indian Ocean. Gwadar Port is thus a pivotal point for increasing Chinese influence in a vital region that is one of the world's most important maritime routes. This raises the question of the port's implications for the economic and political situation in Iraq, including its effects on Iraqi national security and regional security.

It may indirectly affect Iraq in several ways. The port enhances regional trade routes and connectivity between Central Asia and the Middle East, potentially impacting trade routes through Iraq. Furthermore, the port's development and associated projects create promising new economic opportunities in the region, altering trade patterns and affecting the movement of goods to and from Iraq. Finally, the port's expansion will increase regional competition in maritime trade, impacting Iraq's most important port, the Grand Faw Port.

Keywords: Gwadar Port, Geopolitics, Iraqi Security, Belt and Road Initiative, Pakistan.

المقدمة :

تتسم التطورات الاقتصادية والجيوسياسية التي يشهدها العالم في العصر الحديث بالعديد من التحولات التي تؤثر بشكل كبير على توازن القوى الإقليمية والدولية. ومن أبرز هذه التحولات هو المشروع الاقتصادي والجيوسياسي المعروف بممر "الحزام والطريق"، الذي أطلقته الصين في عام ٢٠١٣، والذي يهدف إلى تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية بين الصين والدول الواقعة على طريق التجارة القديم، عبر إنشاء ممرات بحرية وبرية لوجستية تربط الصين بكل من أوروبا وآسيا وأفريقيا.

يعد ميناء جوادر نقطة انطلاق لتعزيز التعاون الإقليمي بين العراق وباكستان ودول أخرى في المنطقة وفضلا على ان هذا الميناء يحفزعلى اقامة مشاريع متطوره تعودبالفائدة على جميع الاطراف من اهمها الطاقة والنقل. ويمثل ميناء جوادر في باكستان أحد المكونات الرئيسية لهذا المشروع، إذ يقع على البحر العربي بالقرب من مضيق هرمز، وهو يمثل حلقة وصل بين البحر الأحمر والمحيط الهندي. وعلية، يعتبر ميناء جوادر نقطة محورية لزيادة النفوذ الصيني في منطقة حيوية تُعد من أهم الممرات البحرية في العالم، ما يفتح المجال لتحليل تداعيات هذا الميناء على الوضع الاقتصادي والسياسي في العراق، بما في ذلك تأثيراته على الأمن القومي العراقي والأمن الإقليمي.

قد يؤثر بشكل غير مباشر على العراق عبر عدة جوانب منها يعزز الميناء التجارة الإقليمية والاتصال بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط، مما قد يؤثر على طرق التجارة التي يمر بها العراق، فضلا عن ذلك، تطوير الميناء والمشاريع المرتبطة به ينمي فرصًا اقتصادية جديدة في المنطقة، مما يغير في مسارات التجارة، ويؤثر

على حركة البضائع من وإلى العراق واخيرا تعزيز الميناء يؤدي الى زيادة التنافس الإقليمي في مجال التجارة البحريةوتأثيرها عى اهم ميناء في العراق وهو ميناء الفاو الكبير .

اهمية البحث:

١ – توسيع المعرفة حول تأثيرات ميناء جوادرعلى العراق والامن القومي العراقي .
٢ –ستساهم الدراسة في تعزيز التعاون الاقليمي بين العراق وباكستان والدول المجاورة .
٣ – ستقدم الدراسة توصيات يمكن ان تساعد في دعم اتخاذ القرارفي العراق وباكستان .

اشكالية البحث:

تنطلق اشكالية الدراسة من مجموعة تساؤلات اقتصادية وجيوسياسية وامنية وسيتم الاجابة عنها اثناء كتابتنا للبحث العلمي وهي كالتالي :
ماهو تأثيرميناء جوادرعلى التجارة العراقية والاقتصاد الوطني ؟
ماهي الفرص الاستثمارية المتاحة في ميناء جوادر للعراق ؟
كيف يمكن لميناء جوادر ان يؤثرعلى العلاقات بين العراق وباكستان والدول المجاورة ؟
ماهي التحديات الجيوسياسية التي قد تواجه العراق نتيجة لميناء جوادر ؟
كيف يمكن لميناء جوادر ان يؤثر على الامن البحري العراقي ؟
ماهو تأثير ميناء جوادر على الامن القومي العراقي ؟

فرضية البحث:

تستند فرضية الدراسه على نظرية مفادها أن ميناء جوادر لة تأثير ايجابي على زيادة الاقتصاد العراقي عبر التجارة والاستثمارات وتقليل الاعتماد على النفط فأن ذلك سيكون له تأثير كبير على التوازنات الجيوسياسية في المنطقة ويعزز من دور العراق كشريك اقتصادي وسياسي مهم، ومن جهه اخرى سيكون له تأثير ايجابي على الامن القومي العراقي من خلال تعزيز القدرة على حماية الحدودالبحرية وهذا مايعزز من استقرار العراق.

منهجية البحث:

اعتمدنا في دراستنا لهذا البحث على منهجيين، الاول (المنهج الوصفي) لوصف ميناء جوادروتأاثيراته الاقتصادية والجيوسياسية على العراق وامنه الوطني، والثاني (المنهج الاستقرائي التحليلي) لتحليل المعلومات ومن ثم استنتاج النتائج ووضع الرؤى المستقبلية التي تخدم صانع القرار .

المطلب الاول

مفهوم ميناء جوادرالباكستاني وموقعه الجيوسياسي

يعد ميناء جوادر من المشاريع الحيوية الفاعلة على المستوى الدولي والذي يقع في جنوب غرب باكستان، وتحديداً في منطقة بلوشستان، على شواطئ بحر العرب. يتميز هذا الميناء الاستراتيجي بموقعه الجغرافي الذي يجعله بوابة استراتيجية تربط بين الخليج العربي والمحيط الهندي من جهه، ومساهمته في تعزيز حركة التجارة العالمية من جهه ثانية ، و مركزًا حيويًا للمشروعات الإقليمية الكبرى كممر الصيني الباكستاني الاقتصادي من جهه ثالثة،و يمثل جزءًا من المبادرة الصينية الحزام والطريق .

كان الغرض من انشاء ميناء غوادر وذلك لتطوير حركة النقل البحري والتجارة بين الصين ودول غرب آسيا والخليج، فضلا عن كونه يمثل حلقة وصل مهمة بين أسواق آسيا الوسطى والهند.

اقتصاديا، يتمتع ميناء غوادر بقدرة كبيرة على استقبال السفن الضخمة التي تقدر حمولاتها بمئات الآلاف من الأطنان، وهذه الميزه جعلته من الموانئ الأكثر أهمية في العالم خلال العقدين القادمين. وفي الوقت نفسه هذا الازدهار الذي شهده هذا الميناء كان له انعكاسا ايجابيا على تطويرالبنية التحتية لباكستان وزيادة قدرتهاعلى تصدير النفط والبضائع إلى مختلف أنحاء العالم، وهوما يعززمن موقعها كداعم رئيسي للتجارة البحرية (بوابة الحزم والطريق ٢٠٢٢).

يمكن تعريف الميناء بصوره عامه بأنه مكان تحتمي فيه السفن، وتمر من خلاله البضائع، نشاطه الرئيسي هو تجارة السلع والبضائع إضافة إلى تفريغ وشحن تلك السفن .

اما ميناء جوادرفهو ميناء بحري عميق يقع على بحر العرب في منطقة جوادر بمقاطعة بلوشستان الباكستانية ويمثل حجر الاساس للمشروع الاقتصادي الصيني الباكستاني من خلال ربط شمال باكستان وغرب الصين بميناء المياه العميقه فضلا عن ذلك يقع بالقرب من اهم المضايق الا وهو مضيق هرمز وهذا ما جعله ممرا مائيا حيويا لتجارة النفط العالمية.(Al Jazeera 2020)

اولاً : تعريف ميناء جوادر

وهنا سؤالا يطرح نفسه ، لماذا استثمرت الصين في ميناء جوادر؟

لأنه ارادت تقوية نفوذها في المنطقه وتعزيز علاقاتها مع باكستان هذا من جهه ، ولكون هذا المشروع يمثل مفتاح لازدهار باكستان بتكلفة مليار دولار أمريكي ، فضلاعن قيام الصين بأضافة ٩ أرصفة متعددة الأغراض إلى ميناء جوادر وكان الغرض منه ، لتعميق عمق الميناء كما انفقت الصين اموالا كثيره في بناء البنية التحتية للميناء .

تأريخيا، ميناء جوادر كان تحت مضلة سلطنة عُمان منذ عام ١٧٧٩ ولكن بعد ذلك أصبح ملكًا لباكستان مع حلول عام ١٩٥٨و في عام ١٩٦٤، قامت الحكومة الباكستانية بعقد اتفاقية استثمار مع الولايات المتحدة الامريكية في تسعينيات القرن الماضي، ولكن، عوامل مختلفة ادت إلى فشل خطة الولايات المتحدة في تطوير ميناء جوادر وظلّ الميناء دون تشغيل ولكن بحلول عام ٢٠٠١، استجابة الصين لدعوة الحكومة الباكستانية، في مساعدتها ببناء ميناء جوادر، وعليه، بدأ تطوير ميناء جوادر بالفعل اعتبارا من هذا الوقت. وتم بناء محطة متعددة الأغراض بثلاثة أرصفة بسعة (٢٠) ألف طن، وعلى هذا الاساس قامت باكستان بتشغيله مستفيدة من عمق مياهه وصلاحيته لاستقبال السفن الكبيرة . (كالابريس ٢٠٢٤)

وفي عام ٢٠١٥ اتفق كل من الدولتين الصينية والباكستانية على وضع مخطط تعاون اقتصادي بينهما وبالفعل تم تنفيذ ذلك في عام ٢٠١٦ عندما تم تشغيل ميناء جوادر رسميا وابحرت فيه السفن التجارية لكلا الدولتين وعد من أهم المكونات في بناء الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، وسيصبح محورًا إقليميًا لإعادة الشحن ومركزًا اقتصاديًا إقليميًا . ومن مزايا فتح هذا الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان مستقبلا بأنه سيقوم بأختصار وقتا كثيرا لوصول السفن التجارية المحمله بمصادر الطاقة واهمها النفط والطاقة الأخرى إلى شانغهاي في الصين من المملكة العربية السعودية من (٣٠ الى ٢٥ الى ١٢) يوما واختصار وقت الوصول إلى كاشغر في شينجيانغ، إلى ٥ أيام.(الشويلي ٢٠٢٠، ٢٣٤)

فضلا عن ذلك ، استطاعت الصين تأسيس شركة كوسكو الصينية لشحن الحاويات ومن خلالها فتحت طريقا بحريا سريعا بين جوادر في باكستان والشرق الأوسط بشكل رسمي وعليه، استطاع ميناء جوادر من الوصول الى تحقيق هدفه الاساسي وهو الاتصال بالموانئ الرئيسية في العالم، وسترتفع مكانة الشحن لميناء جوادر في منطقة جنوب آسيا بأكملها، مما حل بشكل أساسي مشكلة عدم تشكيل العمليات التجارية لأكثر من عشر سنوات بعد الانتهاء من بنائه ومنفذًا مثاليًا للبلدان والمناطق غير الساحلية كأفغانستان وآسيا الوسطى. وهذا ماجعل كميات كبيرة من البضائع المعاد شحنها إلى أفغانستان وآسيا الوسطى الدخول والخروج من خلال ميناء جوادر، وهذا يعود بالفائدة لباكستان وحتى جنوب آسيا وآسيا الوسطى بأسرهما في تحقيق الازدهار الاقتصادي .(الشويلي ٢٠٢٠، ٢٣٥)

ثانياً : موقع الميناء واهميته

يقع ميناء جوادر على سواحل البحر العربي الباكستانيه، التي تقع في اقليم بلوجستان ، على بعد ٥٣٣ كم من كراتشي، أكبر مدن باكستان ، وبمسافة مقدارها ٢٠كم تقريباً من الحدود الإيرانية. وعلى بعد ٣٨٠ كم من عُمان، بالقرب من خطوط شحن النقل الرئيسية من الخليج العربي ، تضم المنطقة المجاورة الأكبر حوالي ثلثي احتياطيات النفط المثبتة، وهذا ما جعله من الموانى البحرية المهمه ذات الموقع الاستراتيجي الحيوي

المهم اقليميا ودوليا اذ يقع على الساحل الجنوبي الغربي من بلوشستان في باكستان، بمسافة ٤٦٠ كيلومترا من كراتشي في الشرق، وبمسافة ١٢٠ كيلومترًا من الحدود الباكستانية الإيرانية في الغرب، اما اطلالاته فجنوبا على بحرب العرب في المحيط الهندي،وبالقرب من مخرج الخليج الذي يتميزبأهمية الاستراتيجية. (بوابة الحزم والطريق ٢٠٢٢)

بالاضافة الى ذلك، يطل ميناء جوادرعلى اعماق كبيرة تسمح برسو السفن العملاقة وبالقرب من مضيق هرمز الذي تمر منه ما يقارب ثلث تجارة النفط العالمية، ويعد المنفذ الرئيس لجمهوريات آسيا الوسطى،فضلاعن موقعة المتميز لقربه من الصين للصين نفسها مثال ذلك قربه من اقليم شينج يانغ الصيني الصناعي من موانئ الصين الشرقية.(سلمان ٢٠٢٠)

أهمية الميناء:

١. يعد ميناء جوادر جزءًا من مشروع الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، الذي يرنو مستقبلا إلى ربط الصين بباكستان عبرمجموعة من شبكات الطرق والسكك الحديدية والموانئ وهذا له تاثيرا ايجابيا للنمو الاقتصادي في باكستان، خاصة في إقليم بلوشستان جهه، وسيفتح آفاقًا جديدة للدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وغرب آسيا مما يسهل التجارة والنقل من جهة اخرى.
٢. يُعد ميناء جوادر جزءًا من استراتيجية الصين لتعزيز نفوذها الاقتصادي والتجاري في المنطقة وعليه، تنطلق اهمية هذا الميناء من اطلالته على بحر العرب على مقربة من مضيق هرمز الذي تعبر منه ثلث تجارة النفط العالمية .(منير ٢٠١٧)
٣. يضفي ميناء جوادر بالفائدة على باكستان من خلال استحصالهم رسوم الشحن ومناولة البضائع كأنشاء منطقة صناعية حرة توفر ٤٠ الف فرصة عمل، وهذا مايقلل من حدة المشاكل الاقتصادية . وتحول جوادر الى مركزا اقتصاديا دوليا مستقرا .
٤. لميناء جوادر اهمية بالنسبة لباكستان حيث منحها فرصة توثيق علاقاتها الاقليمية مع دول المنطقة وعلى رأسها روسيا الاتحادية لما يمنحه لموسكو معبرا على المياة الدافئة، فضلا عن ايران وتركمانستان .
٥. بالنسبة للصين رأت في موقع ميناء جوادرمجالا حيويا لتنفيذ مشاريعها الاقتصادية وعلى رأسها طريق الحرير البحري. المتمثل مبادرة "حزام واحد، طريق واحد ، حيث يوفر جوادر للصين طريقًا أقصر وأقل تكلفة لاستيراد النفط والغاز من الشرق الأوسط والمعادن من أفريقيا .(بدير ٢٠١٦) من الناحية الاستراتيجية ، يمنح جوادر الصين فرصة الوصول المستمر الى بحر العرب وهذا مايضفي للبحرية الصينية سهولة مراقبة طرق النفط والروابط التجارية الى جميع الانشطة الهندية في بحر العرب

والخليج الفارسي جنوب اسيا ، و سيعمل الميناء كممر للطاقة والتجارة إلى الدول الغنية بالموارد في آسيا الوسطى ودول سكان جنوب آسيا والدول الغنية بالنفط في الشرق الأوسط .

٦. يحضى ميناء جوادر بأهمية كبيرة نضرا لوقوعة بالقرب من تجارة النفط الدولية وطرق الشحن البحري ويشكل أداة لا غنى عنها للممر الاقتصادي الصيني الباكستاني مما اعطى اهمية جيوستراتيجية وجيواقتصادية هائلة لكلا البلدين .

٧. للميناء اهمية كبيرة لباكستان حيث توسعته تمكنه من الاستفادة من الروابط التجارية وطرق النفط البحرية التي تربط جنوب آسيا وآسيا الوسطى وأفريقيا والخليج الفارسي والشرق الأوسط.

٨. مستقبلا ميناء جوادر سيكون مصدرًا مهمًا للربط الإقليمي كونه يوفر فرصًا اقتصادية للجهات الفاعلة الإقليمية من جهه، ويعود بالنفع أيضًا على السكان المحليين في باكستان الذين حُرموا من النمو لعقود . (بور ٢٠١٦، ٩٧-١٠٠)

ثالثا / العلاقات العراقية الباكستانية بعد عام ٢٠٠٣

يعد العراق من أولى الدول العربية التي اعترفت بباكستان، ودعمتها في أزمة البنغال؛ بعد ما كانت العلاقات الثنائية بين الدولتين شبه معدومة وفي عام ١٩٤٧استقلت باكستان عن الهند وبقيت العلاقة بينهما ضبابية ، جرَّاء وجودهما في تكتلات عالمية مختلفة، وبسبب الأنظمة السياسية المختلفة التي حكمت العراق. إذ شهدت العلاقات بين البلدين عديداً من التقلُّبات على مدار أكثر من سبعة عقود ،وعندما سقط النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ وظهور نظام جديد مؤمنا بلحرية والديمقراطية ساهم هذا النظام على خلق علاقات ودية مع بقية الدول ومنها باكستان عن طريق اعلان التطبيع التام للعلاقات العراقية الباكستانية . (العلاقات الباكستناية- العراقية ٢٠٢١)

على اساس ذلك ، قدَّمت باكستان دعماً نسبياً للنظام العراقي الجديد. عبرتبادل العديد من المسؤولين الزيارات بين البلدين على مدى العقدين الماضيين، ومع ذلك، ظهرت في العامين الماضيين علامات على بداية جولة جديدة من التفاعلات والعلاقات الواسعة وكان ابرزها الزيارات واللقاءات المتبادلة بين البلدين من أهم الأحداث في هذا الصدد، مثل: زيارة وزير الإنتاج الحربي الباكستاني إلى بغداد في كانون الثاني ٢٠٢١، وزيارة وزير الدفاع العراقي إلى إسلام آباد في شباط ٢٠٢١، وزيارة وزير الشؤون الدينية الباكستاني ورئيس أركان الجيش الباكستاني إلى العراق في آذار ٢٠٢١، وزيارة وزير الخارجية الباكستاني في أيار ٢٠٢١ إلى العراق، ولقاء وزير الدفاع الباكستاني مع الرئيس العراقي، ولقاء رؤساء الأركان المشتركة للبلدين، وزيارة رئيس الوزراء العراقي إلى إسلام آباد . اما بخصوص تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين العراق وباكستان،فهذا يتطلب

إلى تعزيز أكبر للعلاقات في السنوات الأخيرة. إذ إنَّ توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بـ»المشاورات السياسية الثنائية»، وتأسيس آلية للمشاورات المنتظمة حول القضايا ذات الاهتمام الثنائي والدولي، خطوة أخرى في تعزيز العلاقات، والتعاون الإقليمي والدولي بين البلدين . شهدت العلاقات العراقية الباكستانية بعد عام ٢٠٠٣ علاقات ثنائية جيدة، وهذ ما لوحظ من خلال دعم باكستان العراق في جهوده ضد الإرهاب، خاصة في حربه ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ومن الناحية الثقافية، شهدت العلاقة العراقية الباكستانية تطورا ملحوظا من خلال تقوية اواصر التعاون الثقافي والتعليمي بين البلدين ،وهذ تجسد تبادل المنح الدراسية والبرامج التدريبية للطلاب والباحثين .

اما اقتصاديا ، فقد تم تبادل العديد من العمليات التجارية والاستثمارات المشتركة خاصة في مجال الطاقة والبناء وابرمت على اساس ذلك العديد من الاتفاقيات الاقتصادية وكان الهدف من ذلك توثيق العلاقات التعاونية الاقتصادية والسماح لشركات استثمارية باكستانية للعمل في العراق .(بونيش ٢٠٢٢)

المطلب الثاني

التأثيرات الاقتصادية والجيوسياسية لميناء جوادر على العراق والامن القومي العراقي

يمتلك العراق موقعا جغرافيا مهما انعكس تأثيره على جوانبه الاقتصادية والتجارية ، إذ يمتلك العراق منافذ بحرية عبر موانئه على الخليج العربي، خاصة ميناء أم قصر في البصرة. إلا أنه يواجه العديد من التحديات التي تقف امام تطوير موانئه وتوسيع طاقتها الاستيعابية، فضلا عن ضعف التنسيق بين الموانئ المختلفة التي تمتلكها الحكومة العراقية.

يتولد عن تطور ميناء جوادرمردودا ايجابيا متمثلا في تغيير التوازن التجاري في المنطقة، لكنه في الوقت نفسه له مردودا سلبيا متمثلا تراجع دور الموانئ العراقية في التجارة الإقليمية. على سبيل المثال، قد تشهد حركة التجارة العراقية تحولاً تدريجيًا إلى ميناء جوادر نظراً لزيادة كفاءته والفرص الاستثمارية التي يتيحها. وقد أثبتت الدراسات بأن الميناء الذي يتمتع بقدرة كبيرة على استيعاب حجم أكبر من السفن التجارية، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية للميناء مقارنة بالموانئ الأصغر حجماً مثل موانئ العراق. (عناد ٢٠١٩،٢٠٢)

وعلى هذا الاساس ، يمثل ميناء جوادر تهديدا رئيسيا لميناء أم قصر العراقي، خاصة إذا ما شهد العراق ضعفًا في تطوير بنية موانئه. فضلا عن ذلك ، اذ ان العراق قد يواجه صعوبات في الحفاظ على حصته من التجارة البحرية في المنطقة إذا لم يُحدث تحديثًا فعّالًا للبنية التحتية البحرية ، وعلية قسمت دراسة هذا المحور الى مايأتي :

اولا / التجاره البحرية

تعد من اهم القضايا الاقتصاديةالتي قد تواجه العراق مستقبلا نتيجة تأثير ميناء غوادر على التجارة البحرية الدولية خاصة وان ميناء جوادر يشهد توسعا كبيرا في بنيته التحتية ، وهذا ما افضى علية بأن يكون نقطة عبور رئيسية للبضائع القادمة من الصين وآسيا الوسطى إلى الشرق الأوسط. اضافة الى ذلك ، استمرار التطور في تهيئة هذا الميناءسوف يجعل تحول الكثير، من بعض التدفقات التجارية التي كانت تمر عبر موانئ العراق تتحول إلى هذا الميناء، وهذا بطبيعة الحال سيؤدي الى انخفاض الإيرادات من التجارة البحرية في العراق.

من الاهمية بهذا الموضوع الرئيسي أن يتم التطرق الى ميناء مهم وحيوي وفاعل في العراق الا وهو ميناء أم قصر في البصرة هوواحد من اهم الموانئ البحرية الرئيسية ويعتمد عليه بشكل كبير في حركة الواردات والصادرات. (خير الله ٢٠٢٣)

لكن هنالك مخاوف من تكريس الاهتمام الصيني الباكستاني بميناء جوادر في الاونه الاخيرة بغية تحقيق مصالحهما ، وهذا ما يؤثر على التجارة البحرية العراقية على اعتبار انه كلماإزدادت كفاءة ميناء غوادر كلما انعكس ذلك على زيادة قدرة استيعاب الحاويات به، وفي هذة الحالة يصبح فعليا على ارض الواقع منافسا شرسا لموانئ التجارة البحرية العراقية حقيقيًا ، وخاصةً في القطاعات التي تعتمد على التجارة مع الصين وآسيا الوسطى. فضلا عن ظهور موانئ اخرى متطورة ، مثل ميناء سنغافورة أو دبي، قد ساهمت في تحويل جزء كبير من حركة التجارة الإقليمية إليها.

على اساس ما تقدم ، يمكن القول بأن العراق في السنوات القادمه ستشهد موانئه تهديدا بأنخفاض حركة التجارة البحرية بناءً على تحليل البيانات التجارية، خاصة في القطاع الصناعي الذي يعتمد بشكل واسع على واردات المواد الخام. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات التي تستورد السلع من الصين وآسيا قد تبدأ في استخدام ميناء غوادر، الذي يقدم ميزة قربه من الصين، وهو ما يقلل من تكاليف الشحن ويعزز من سرعة وصول البضائع .(مردان ٢٠٢٤) ، إذ تشير الدراسات بأن هيكل الاقتصاد العراقي قد يتعرض الى الاختلال في التوازن التجاري خاصة بعد تعزيز الاهتمام بميناء جوادر ورغبة الكثير من الدول بتغيير مسارات تجارتهم، وهنا العراق يقع في معظله كبيرة كونه يعتمد بشكل كبير على النفط في وارداته وكمصدر رئيسي للعائدات وعلية سيواجه العديد من التحديات في تنمية قطاعه غيرالنفطي في حالة عدم مقدرته بالسيطره على مكانته التجارية بين الدول البحرية في المنطقة .(الجوراني ٢٠٢٢)

ان الاقتصاد العراقي يعتمد على موانئه البحرية في تسهيل حركة السلع والبضائع، وهذا ما يسهم في دعم الصناعات المحلية وخلق فرص العمل. وفي حالة تراجع قدرة العراق على المنافسة الدولية في مجال

النقل البحري قد يترتب على ذلك تراجع فرص العمل في هذا القطاع، وبالتالي يضعف قدرة الحكومة على تعزيز التنوع الاقتصادي. على الرغم من أن العراق لا يزال يعتمد على النفط بشكل رئيسي، وعلية فأن اي تحول يطرأ في حركة التجارة البحرية قد يُضعف من قدرة العراق على تطوير قطاعات أخرى مثل التصنيع والخدمات .(الخياط ٢٠٢١)

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن العراق يواجه تحديات هيكلية في موانئه، سواء من حيث الإدارة أو البنية التحتية. هذه التحديات قد تجعله غير قادر على المنافسة مع ميناء غوادر في المستقبل القريب، ما يثير المخاوف بشأن كيفية تأمين مصالحه الاقتصادية والأمنية.

واخيرا ، يمكن القول بأن هنالك عدة عوامل محورية في شبكات التجارة العالمية يعتمد تأثير الميناء فيها وهي الاتي :

١- التجارة البحرية واللوجستيات: هنا تكمن اهمية الموانئ ، حيث يسهم تطويرها في تسهيل حركة التجارة البحرية وزيادة تدفقات السلع عبر البحر، مما يعزز الاقتصاد المحلي والدولي على حد سواء .

٢- الاستثمار في البنية التحتية : هذا النوع من الاستثمارات الضخمة يشمل الأرصفة، والمخازن، ومرافق الحاويات، بالإضافة إلى تحسين خطوط النقل والاتصالات بين الموانئ والأسواق الداخلية والخارجية ، مما يؤدي الى زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف اللوجستية.(همفزيز ٢٠٢٣)

٣ – التنافسية الاقتصادية : من ابرز العوامل المؤثرة في تحديد ميزات التجارة البحرية كون لتنافس بين الموانئ البحرية حقا مشروعا كمنافسة ميناء غوادر لموانئ مثل ميناء تشابهار الإيراني وميناء الفاو العراقي .

٤ – تأثيرات جيوسياسية : تتعلق بأهمية موقع الميناء وتأثيرة الجيوسياسي ، كميناء جوادر يمثل هذا الموقع نقطة تماس بين المصالح الصينية والهندية والإيرانية والأمريكية، مما يجعل تأثيراته تتجاوز الجوانب الاقتصادية إلى الجوانب الجيوسياسية.(عباس ٢٠٢٢، ٣٠٨)

ثانيا / الاستثمارات

يعد موضوع الاستثمارات من المواضيع المهمه ذات التأثير الاقتصادي التي يجب على الحكومة العراقية تسليط الضوء عليه لتطوير الموانئ البحرية خاصة وان هنالك تنافسا قويا من قبل جميع الدول بغية لخدمة مصالحها ، وبذلك ينبغي للعراق أن يولي اهتمامًا خاصًا للاستثمار في الطاقة المتجددة والمشاريع البيئية في موانئه البحرية. بالاضافة الى ذلك ، حفز تطوير ميناء جوادر والتوجه العالمي نحو تطوير البنية التحتية الخضراء الحكومة العراقية بضرورة تبني سياسات صديقة للبيئة في موانئه ، وهذا يتحقق من خلال استخدام الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح .[1](الايدامي، الزاهدي ٢٠٢٣، ٢٥)

هنا لابد من التطرق الى القطاعات الاخرى التي يجب على حكومتنا تسليط الضوء عليها سبيلا للاستفادة منها في الاستثمارودعم موانئنا البحريه وهي ع النحو الاتي :

١ – تطوير الصناعات التحويلية

تدخل هذه الصناعات ضمن نطاق تنمية القطاعات غير النفطية عبر تطوير الصناعات التحويلية ، وبهذة الطريقة سيتمكن العراق من تقليل اعتمادة على صادرات النفط الخام ، وفي الوقت نفسة يجب على العراق السعي الى تشجيع الاستثمارات في الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المستوردة، مثل تصنيع المعدات الكهربائية والآلات، الصناعات الغذائية، والمنسوجات.(لفته، عبد العباس ٢٠٢٥، ٢٥٠)

٢ – الاستثمار في قطاع التكنولوجيا

يعد قطاع التكنولوجيا من القطاعات المهمة التي يجب على الحكومة العراقية استغلاله بما يصب لمصلحة الموانئ البحرية كونه يساهم بشكل كبير في تحسين الاقتصاد العراقي ، ينبغي للعراق أن يسعى إلى تطوير قطاع التكنولوجيا، خاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. من خلال إنشاء مناطق تكنولوجية متخصصة، وجذب الاستثمارات الاجنبية، فضلا عن قيام الحكومة العراقية توفير البنية التحتية المناسبة وتطوير البيئة القانونية التي تشجع على الابتكار التكنولوجي في البلاد(مجلة التجارة العراقية الالكترونية ٢٠١٧، ٥)

٣ – تعزيز السياحة

يعد هذا القطاع من القطاعات المهمة التي يجب على العراق استغلالها كونه يتمتع بالكثير من المردودات المالية التي يمكن استغلالها واستثمارها على الرغم من التحديات لتي تواجه هكذا نوع من الاستثمار بسبب الضروف الامنية ، ومن انواع السياحات في العراق كالسياحة الدينية في محافظتي النجف وكربلاء المقدسة ، فضلاً عن تعزيز السياحة الثقافية والتاريخية، من خلال تطوير موانئه البحرية، يمكن للعراق أن يصبح وجهة سياحية مهمة للزوار الدوليين، مما يسهم في تنمية الاقتصاد غير النفطي .(حسن، شعلان ٢٠١٨، ٢٥٩)

٤ – تحسين التدريب والتطوير من خلال تطوير المهارات البشرية في القطاع البحري ، لك يكون العراق قادرا على مواجهة تحديات ميناء جوادر ، ولتحقيق ذلك لابد من انشاء أكاديميات بحرية متخصصة تقدم التدريب في مجالات مثل إدارة الموانئ، اللوجستيات، وصيانة السفن .(صالح ٢٠١٩)

ثالثا / التأثيرات الاقتصادية والجيوسياسية لميناء جوادر على العراق والامن القومي العراقي

١ – التأثيرات الاقتصادية لميناء غوادر على العراق وامنه القومي

يعد هذا العامل من العوامل الاشد تأثيرا في دراستنا لهذا البحث والذي يقوم على اساس التأكيد بضرورة اشراك العراق في تحالفات اقتصادية استراتيجية مع دول الخليج ودول أخرى في المنطقة مثل الهند والصين، كونهما من الدول الفاعلة والمؤثرة لنهظة وتطوير الموانئ البحرية العراقية . كمشاركة العراق في مشاريع "الحزام والطريق" الصينية والذي قد يكون خطوة مفيدة في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي مع الصين والدول الأخرى في جنوب وشرق آسيا، بغية تحقيق اكبر قدرا عالي من المصالح الاستراتيجية البحرية وعلى الحكومة العراقية تعزيز مكانتة الاقليمية عن طريق الانخراط بمجلس التعاون الخليجي ومنظمات اقتصادية إقليمية أخرى، مما يعزز من مكانته كمركز تجاري هام في المنطقة من جهه. و المشاركة الفعالة في هذه المنظمات من جهة اخرى، وبهذا الاسلوب الدبلوماسي يستطيع العراق الوصول الى مبتغاه وأن يضمن تحقيق مصالحه الاقتصادية ، فضلا عن توسيع آفاق التعاون مع الدول الخليجية وغيرها.(كاطع ٢٠١٧)

على اساس ذلك ، فأن تطور ميناء جوادر قد غير من موازين التجارة البحرية في المنطقة، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى تراجع دور موانئ العراق في التجارة الإقليمية. وتحول التجارة تدريجيًا إلى ميناء جوادر نظراً لزيادة كفاءته والفرص الاستثمارية التي يتيحها. وقد أظهرت الدراسات أنه عندما يتمتع الميناء بقدرة كبيرة على استيعاب حجم أكبر من السفن التجارية، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية للميناء مقارنة بالموانئ الأصغر حجماً مثل موانئ العراق.وعلى وجه الخصوص ميناء ام قصر العراقي الذي قد يواجه صعوبات في الحفاظ على حصته من التجارة البحرية في المنطقة إذا لم يُحدث تحديثًا فعّالًا للبنية التحتية البحرية.(خليفة ٢٠١٤)

التأثيرات الجيوسياسية لميناء جوادر على العراق وامنه القومي

اما من الناحية الجيوسياسية، فيعتبر ميناء جوادر بمثابة محطة محورية في المخطط الصيني لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ومن خلال دراستنا لهذا البحث تبين لنا أن هذا التطور قد يغير موازين القوى في منطقة الخليج العربي من جهه، و يعزز من التواجد العسكري والاقتصادي للصين في المنطقة من جهه اخرى . اما بالنسبة للعراق، فأن هذا التطور الذي يشكله النفوذ الصيني قد يمثل تهديدًا محتملاً للأمن القومي، ويخلق توترات جديدة بين القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين، التي يمكن أن تضع العراق في موقف حساس. ومن ثم يجب على العراق ان يعزز من علاقاتة التعاونية مع الدول المجاورة و بشكل وثيق مع إيران، لانه قد يجد نفسه في وضع صعب إذا تزايدت المنافسة الإقليمية بسبب النفوذ الصيني المتزايد في منطقة الخليج.

ومن جهة أخرى، قد يؤدي التعاون العراقي مع الصين في مجال التجارة والاستثمار إلى تعزيز الاقتصاد العراقي، خصوصًا إذا تم استغلال مشاريع "الحزام والطريق" لتطوير القطاعات غير النفطية في البلاد. لكن،

يبقى التحدي الأكبر هو كيفية موازنة العلاقة بين القوى العالمية المتنافسة وضمان مصالح العراق الاستراتيجية في سياق هذه التغيرات الجيوسياسية.(سلمان، احمد ٢٠٢٠)

إن موقع ميناء جوادر الاستراتيجي عند ملتقى الطرق بين الخليج العربي والمحيط الهندي قد شكل تهديدا خطيرا بالنسبة للعراق ، خاصة في ضوء طموح العديد من القوى الكبرى لتوسيع نفوذها في المنطقة. من جهه اولى ، وفي ظل العلاقات المتشابكة بين إيران والعراق من جهة ثانية، وبين الولايات المتحدة ودول الخليج من جهة ثالثة. في السنوات الأخيرة، وهذا ما جعل المنطقة أكثر تعقيدًا على المستوى الجيوسياسي، حيث تتنافس كل من الصين، الهند، وإيران على تعزيز نفوذها عبر هذه الموانئ الاستراتيجية.(الممر الاقتصادي الصيني– الباكستاني ٢٠٢٢)

واتساقا مع ذلك يمكن ان يساهم ميناء جوادر في تغيير موازين القوى في المنطقة ، من خلال قيام الصين بمشروعها "الحزام والطريق" ، وسعيها نحو تعزيز وجودها البحري في منطقة البحر العربي والخليج. وإذ ما نجحت الصين في ذلك ، فأن ذلك سيؤدي إلى زيادة التوترات في العلاقات بين العراق ودول الخليج ، خاصة أن إيران ، حليف العراق ، وتُعد جزءًا رئيسا من هذا التطور في منطقة الخليج . وعليه ، في خضم هذا التنافس الجيوسياسي سيجد العراق نفسه في مواجهة تحديات جديدة تتعلق بكيفية الحفاظ على توازن علاقاته مع كل من القوى الكبرى في المنطقة ، بما في ذلك إيران والصين ودول الخليج . كما أن توترات جديدة قد تنشأ في البحر الأحمر والمحيط الهندي نتيجة لهذا التنافس، ما يؤدي إلى تأثيرات غير مباشرة على الأمن العراقي .وعليه ، امنيا يعد ميناء جوادر من الموانئ البحرية والاستراتيجية المهمة المؤثرة على العراق وامنه حيث يتداخل من منظور أمني مع العديد من الجوانب، منها زيادة التنافس على الممرات البحرية، حيث يعد الخليج العربي وبحر العرب من المناطق الاستراتيجية في العالم. وعليه، يرى العديد من الخبراء الأمنيين أن وجود ميناء جوادر تحت السيطرة الباكستانية قد يفاقم من حجم النفوذ الصيني في المنطقة، وهذا مايخلق تغيرا في حجم التوازنات الأمنية في الشرق الأوسط .(السعيدي، شهد علي عبيس. ٢٠٢١)

المطلب الثالث

الابعاد المستقبلية لميناء جوادرعلى الموانئ العراقية وامنه القومي

تبين لنا من خلال تحليل التأثيرات الجيوسياسية والاقتصادية لميناء جوادر على العراق ، بأنه سيواجه مجموعة من التحديات في المستقبل نتيجة لتطوير هذا الميناء فمن الناحية الاقتصادية ، قد يشهد العراق انخفاضًا ملحوظا في حجم التجارة البحرية ، وهذا مايؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض الإيرادات التي تعتمد

عليها الحكومة في تمويل العديد من الأنشطة الاقتصادية. اما من الناحية الأمنية ، قد يتعرض العراق لتهديدات جديدة نتيجة لتطورات الوضع الجيوسياسي في المنطقة ما سيؤثر بشكل مباشر على أمنه القومي.

يمكن الآن تقديم النتائج المستخلصة من البحث. تمثل هذه النتائج خلاصة تحليل البيانات الاقتصادية، السياسية، والأمنية التي تم جمعها وتحليلها وتهدف هذه النتائج إلى تسليط الضوء على الأبعاد الرئيسية التي تؤثر في العراق نتيجة لتطوير ميناء جوادر، وتوضيح التحديات والفرص التي قد يواجهها العراق على المدى الطويل. وتأثيرها على الأمن القومي، الاقتصاد المحلي، والعلاقات الإقليمية.

اولا / النتائج الاقتصادية تتمثل بالاتي :

١ – تراجع حركة التجارة في الموانئ العراقية

من أبرز النتائج الاقتصادية التي تم التوصل إليها انه في حالة تطوير ميناء غوادر سيكون له عواقب سلبية على حركة التجارة في موانئ العراق. وهناك تأثيرات غير مباشرة محتملة من خلال المنافسة التجارية وربما تغيير مسارات التجارة خاصة وان العراق يعتمد على مينائه الرئيسي، ميناء أم قصر في البصرة، وميناء الفاو الكبيرلتسهيل حركة الواردات والصادرات. ففي حالة استمرارعدم جاهزية استكمال ميناء الفاو وزيادة كفاءة ميناء جوادر في السنوات القادمة، سيكون من المحتمل أن يتم تحويل جزء كبير من حركة التجارة التي كانت تمر عبر الموانئ العراقية إلى هذا الميناء، خصوصًا في المجالات التي تربط العراق بالصين وآسيا الوسطى.

وفي حال تزايد حركة التجارة عبر جوادر، سيواجه العراق تحديات في الحفاظ على تدفق التجارة عبر موانئه، ما قد يؤثر بشكل سلبي على العائدات الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومة العراقية.(المالكي ٢٠٢٤)

٢– التأثيرات على الاستثمار الأجنبي

من النتائج التي تم التوصل إليها هي أن زيادة القدرة التنافسية لميناء غوادر قد تؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى باكستان ومنطقة الخليج، إذ يسعى المستثمرون إلى الاستفادة من تكاليف الشحن الأقل والسرعة في نقل البضائع التي يوفرها ميناء غوادر. ومن جهه اخرى ، إذا استمر العراق في مواجهة صعوبة في تحسين بنيته التحتية البحرية، فإنه قد يظل في موقع متأخر مقارنة بجيرانه. (السيدية ٢٠٢٢)

ثانياً / النتائج الجيوسياسية تتمثل بالاتي :

١ – تغيير في موازين القوى الإقليمية

لوحظ من خلال دراستنا أن ميناء غوادر لن يكون مجرد نقطة تجارية مهمة، بل سيكون له دورًا كبيرًا في تغيير موازين القوى في منطقة الخليج والشرق الأوسط. على الرغم من أن العراق لا يعتبر لاعبًا رئيسيًا في منطقة المحيط الهندي، إلا أن تأثيرات ميناء غوادر ستعزز النفوذ الصيني من خلال إنشاء شبكة تجارية

تربط الصين ببقية دول العالم. هذه التطورات قد تزيد من التأثيرات الصينية في المنطقة، ما يعزز من التوترات بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين.

في هذه الحالة يجب على العراق ، أن يتعامل مع هذا التغيير الجيوسياسي حيث يمكن أن يؤدي التعاون بين باكستان والصين إلى تنامي النفوذ الصيني في منطقة الخليج، وهو ما قد يؤثر على العراق في حال تطورت علاقات إيران والصين بشكل أكبر. وهنا يجد العراق نفسه مضطرًا إلى إعادة تقييم تحالفاته الاستراتيجية لضمان عدم التأثير على أمنه الوطني. (الدهان ٢٠١٩)

٢ – تأثير الميناء على العلاقات العراقية ودول المجاورة

لوحظ من خلال دراستنا بأن التطورات في ميناء جوادرقد تؤثر على العلاقات بين العراق ودول الجوار، مثل إيران والسعودية؛ لانه من الممكن أن تشهد هذه العلاقات توترات جديدة نتيجة التنافس على نفوذ التجارة والإستراتيجيات الأمنية في المنطقة. وبما انه العراق علاقاته قوية مع إيران، قد يواجه ضغوطًا بسبب تعزيز النفوذ الصيني في منطقة الخليج. خاصة وان إيران قد ترى في توسع مشروع "الحزام والطريق" تهديدًا لحركة التجارة في مياه الخليج، هذا التنافس على المصالح الاستراتيجية قد ينعكس سلبًا على العراق ويجعله في موقف حساس بين القوى الإقليمية الكبرى(بغداد تصطف مع طهران ٢٠٢٠)

ثالثاً / النتائج الأمنية تتمثل بالاتي :

١ – التهديدات الأمنية البحرية

يعد الامن البحري من الركائز المهمة بالنسبة للعراق ، وتظهر النتائج أن العراق قد يواجه تهديدات متزايدة في مياهه الإقليمية نتيجة لزيادة النشاط البحري في منطقة الخليج والبحر العربي وان تطوير ميناء جوادر قديؤدي إلى زيادة التدخلات العسكرية في المنطقة، وهذا ما يعرّض الأمن البحري العراقي للخطر. كما قد تزداد الأنشطة العسكرية الصينية في المنطقة، وبالتالي يجعل المياه الإقليمية العراقية أكثر عرضة للاختراقات البحرية.(المرسل ٢٠٢٣)

٢ – تأثير التنظيمات المسلحة على امن الملاحة العراقية

من المتوقع بأن امن العراق قد يتعرض الى تهديدات من الجماعات المسلحة نتيجة استغلالها التوترات الجيوسياسية في المنطقة. خاصة في ظل التطورات الاقتصادية والجيوسياسية وهذا ما يفسح المجال للتنظيمات المسلحة على خلق حالة من الفوضى لتوسيع نفوذها ، مما يهدد استقرار العراق. (جهاز مكافحة الارهاب ٢٠٢٢، ٦٢)

الفرص المستقبلية للحكومة العراقية

١ – اقامة علاقات تعاونية وطيدة

يجب على الحكومة العراقية استغلال العديد من الفرص التي قد تنشأ من التعاون الإقليمي بين العراق وباكستان. وايضا يمكن للعراق أن يستفيد من تحسين حركة التجارة عبر ميناء جوادر و تعزيز علاقاتة الاقتصادية بين البلدين. فضلا عن اقامة علاقات تعاونية من نوع اخر مثل النقل واللوجستيات، مما سيسهم في تطوير موانئه البحرية.

٢ – سعي الحكومة العراقية الى تطوير موانئها عن طرق الاستثمارات

هذا يتجسد من خلال تحفيز العراق على زيادة استثماراته في تطوير بنيته التحتية البحرية. على المدى الطويل، متمثلا ببناء موانئ جديدة أو تحسين الموانئ الحالية لزيادة قدرتها التنافسية. مع التأكيد على تطوير تقنيات جديدة وتقديم تحفيزات لتشجيع المستثمرين على تطوير القطاع البحري.

الخاتمة:

يمثل ميناء جوادر بوابة استراتيجية تعزز من الروابط التجارية والاقتصادية بين الصين ودول آسيا الوسطى، فضلا عن كونه يمثل جزءًا من مشروع "الحزام والطريق" الذي يسعى إلى ربط الاقتصاد الصيني مع باقي دول العالم. في هذا السياق، يبقى العراق في مفترق طرق من حيث الاستفادة من هذه التحولات الجيوسياسية أو مواجهتها كتهديدات تتعلق بالأمن القومي والمصالح الاقتصادية. تشير النتائج التي تم الوصول إليها في دراستنا للتأثيرات الاقتصادية والجيوسياسية والامنية لميناء جوادر على العراق بأنها تأخذ عديد من المنحنيات فمن الناحية الاقتصادية، قد يؤدي إلى تقليص فاعلية الموانئ العراقية في حركة التجارة الإقليمية، وهذا ما يضع تحديات أمام الاقتصاد العراقي في تنمية القطاعات غير النفطية. اما من الناحية الجيوسياسية، قد يؤدي إلى تغييرات في موازين القوى الإقليمية ، وفي هذه الحالة سيكون العراق مضطرا إلى التعامل مع التوترات بين القوى الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة. واما من الناحية الأمنية ، سيواجه العراق تهديدات جديدة في نشاطه البحري والعسكري في المنطقة، ما يتطلب منه اتخاذ تدابير استراتيجية لحماية أمنه الوطني

وإذا تمكن العراق من تطوير موانئه الحالية، فإنه يستطيع تحسين حركة التجارة، وبالتالي تقليل التأثيرات السلبية المحتملة من المنافسة مع ميناء جوادر.

التوصيات

بناءً على التحليل المعمق والتقييم الشامل لتأثيرات ميناء غوادر على العراق في الجوانب الاقتصادية، الجيوسياسية، والأمنية، توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات التي قد تساعد الحكومة العراقية على التكيف مع هذه التطورات والتي يمكن تحديدها وفق السياق الاتي:

١ – ضرورة تحسين وتحديث موانئه البحرية وخاصة ميناء أم قصر في البصرة،كونه من العناصر الحيوية للاقتصاد العراقي لمنافسة ميناء جوادر.

٢ – يحتاج العراق إلى بناء محطات جديدة للتفريغ والشحن، بما يضمن زيادة قدرته على استقبال البضائع بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

٣ – يمكن للحكومة العراقية أن تستفيد من تبني سياسات صديقة للبيئة في موانئها. عبر تعزيز استخدام الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهذا ما يقلل من تكاليف التشغيل ويعزز من استدامة بنيته التحتية البحرية.

٤ – تعزيز التعاون الإقليمي مع الدول المجاورة، وخاصةً باكستان وإيران. نضرا للموقع الجغرافي الاستراتيجي لميناء جوادر.

٥ – على العراق أن يشارك في تحالفات اقتصادية استراتيجية مع دول الخليج ودول أخرى في المنطقة مثل الهند والصين. وتفعيل مشاركتة في مشاريع "الحزام والطريق" الصينية لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي مع الصين والدول الأخرى في جنوب وشرق آسيا لا سيما في مجال التجارة والنقل.

٦ – على العراق تعزيز قدراته العسكرية البحرية. المجهزة بأحدث المعدات والتقنيات لحماية المياه الإقليمية العراقية من التهديدات المحتملة. كما ويجب على العراق تطوير أنظمة الأمن السيبراني لحماية موانئه من أي اختراقات قد تهدد استقرار التجارة البحرية.عبر تحديث أنظمة التشغيل في الموانئ لتعزيز الحماية ضد الهجمات الإلكترونية .

٧ – يجب على العراق التعاون مع الدول المجاورة في مكافحة الإرهاب والتهريب البحري. من خلال تبادل المعلومات الاستخبارية والتنسيق الأمني مع دول مثل إيران والسعودية وباكستان، كما يجب أن يعمل العراق مع المنظمات الدولية لتطوير استراتيجيات أمنية مشتركة لمكافحة تهريب الأسلحة والمخدرات عبر الموانئ البحرية.

٨ – من أجل أن يصبح العراق قادرًا على مواجهة تحديات ميناء جوادر، يجب أن تركز التوصيات على تطوير المهارات البشرية في قطاع النقل البحري. عبر اعداد برامج تدريبية للكوادر البحرية والإدارية التي ستعمل في موانئه. وذلك بأنشاء أكاديميات بحرية متخصصة تقدم التدريب في مجالات مثل إدارة الموانئ، اللوجستيات، وصيانة السفن .

٩ – يمكن للحكومه العراقية أن تضمن مواجهة التحديات الناشئة عن ميناء جوادر. على الرغم من التحديات العديدة، فإن العراق يمتلك الفرص لتطوير اقتصاده وتحسين استقراره الأمني من خلال اتخاذ هذه التوصيات بعين الاعتبار.

لكن بالاضافة الى ذلك ، سيكون امام العراق فرصًا للتعاون الإقليمي والاستفادة من التحولات الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة، ما قد يضفي عليه تحسين بنيته التحتية الاقتصادية والتوسع في التعاون مع دوله المجاورة . يظهر البحث أن هذه التحديات الاقتصادية يمكن أن تكون فرصة كبيرة للعراق إذا تمكن من تعزيز بنيته التحتية البحرية والتوسع في تحسين موانئه، فالعراق يمتلك العديد من المزايا الجغرافية التي يمكن أن تساعده على جذب الاستثمارات وتحقيق تكامل اقتصادي مع دول المنطقة، فضلا عن تعزيز قدراته الشاملة في مجال مواجهة التحديات المختلفة سواء كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية او امنية او عسكرية التي قد تنشأ نتيجة لتطور ميناء غوادر وماله من انعكاسات على واقع الامن الوطني العراقي في المستقبل المنظور.

المصادر باللغة العربية:

١. الايدامي، حمدية شاكر مسلم ، الزاهدي، امجد راضي حسن.٢٠٢٣.الاهمية الاقتصادية لميناء الفاو الكبير وانعكاساته على التنمية المستدامة في العراق ، بيروت- النجف، مركز الرافدين للحوار، ط١.
٢. بدير، احمد نعيم.٢٠٢٣."ميناء جوادر.. اقتصاد الشرق الاوسط في فم التنين الاصفر، بوابة الهدف الاخبارية، hadfnews.ps/38347.
٣. بغداد تصطف مع طهران ضد تحالف حماية الملاحة البحرية.2020. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،على الرابط ادناه: rawabetcenter.com/archives/9629,2020
٤. بوابة الحزام والطريق.٢٠٢٢."ميناء جوادر في باكستان"،منتدى التعاون الصيني العربي، ara.yidailu.gov.cn/p/252476.htm,15/6/2022
٥. بور، محمد حسن حسين. ٢٠١٦. "اتفاقا تشابهاروغوادر وصراع القوى المتنافسة في اقليم بلوشستان"، مجلة الدراسات الايرانية. عدد. ١ .مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية ،ديسمبر .
٦. بونيش، فرزاد رمزاني. ٢٠٢٢. "النهج الباكستاني والسعي الى توسيع العلاقات مع العراق" ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٤– ٤ – ٢٠٢٢ .وعلى الرابط ادناه : www.bayancenter.org/2022/4/8301
٧. جهاز مكافحة الارهاب العراقي.٢٠٢٢. جهاز مكافحة الارهاب وموقعه بين الابعاد الامنية المعاصرة للدولة.ط١.بغداد.
٨. الجوراني، عدنان فرحان. ٢٠٢٢. "قطاع الموانئ في العراق بين الواقع والتحديات" ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،جامعة البصرة ، ٣ -١١ ٢٠٢٢ ، وعلى الرابط ادناه:www.bayancenter.org/2022/11/9036
٩. حسن، عبدالله، وشعلان، ايمان عبدالحسين.٢٠١٨." الخدمات السياحية في العراق واثرها في تنوع الاقتصاد العراقي"،مجلة البحوث الجغرافية ،العدد. ٢٨، كانون الثاني.
١٠. خلف، مريم خيرالله. ٢٠٢٣. "واقع الموانئ العراقية" ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي وعلى الرابط الالكتروني: Uobasrah.edu.iq/news/9416
١١. خليفة، الدهان ناجي.٢٠١٤."ميناء غوادر والصراع الاقتصادي في بحر العرب وتأثيره على امن المنطقة"مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية،٢٠١٤، وعلى الرابط ادناه:http://www.umayya.org/articles/17931
١٢. الخياط، عدنان حسين. ٢٠٢١. "النقل البحري لتجارة العراق الخارجية وانعكاساته على تجارة الخدمات في ميزان المدفوعات" ،مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء ، ٢ يونيو ٢٠٢١ ، وعلى الرابط ادناه : Uokerbala.edu.iq
١٣. الدهان، ناجي خليفة. ٢٠١٩." ميناء غوادر والصراع الاقتصادي في بحر العرب وتأثيره على امن المنطقة" رابطة ادباء الشام، وعلى الرابط ادناه:http/www.odabasham.net

١٤. سلمان، محمد زيدون، أحمد، حميد شهاب. ٢٠٢٠ "الاقتصاد الصيني في التجارة الدولية (دراسة في دور ميناء كوادر)".مجلة العلوم السياسية، عدد. ٦٠ .جامعة بغداد.
١٥. السيدية، موفق احمد ، خضير، حلا سامي.٢٠٢٢." الاستثمار الاجنبي واثره في البيئة الاقتصادية(نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)" .مجلة الادارة والاقتصاد، عدد. ٨٠ ، منشور١٤-٦-٢٠٢٢ .على الرابط ادناه:uomustansiriyah.iq
١٦. الشويلي، فاضل عبد علي الشويلي.٢٠٢٠. "التنافس الاقتصادي وحرب الموانئ الخفية. ميناءا غوادر وتشابهار) انموذجا" ، مجلة وميض الفكر، عدد.٧ ربع سنوية. ايلول .
١٧. صالح،مظهر محمد٢٠١٩. "الاقتصاد السياسي لاتفاقية اطار التعاون بين العراق والصين، اوراق سياسات في التعاون الدولي، شبكة الاقتصاديين العراقيين على الرابط: https://eco.2019nahrainiv.edu.iq
١٨. عباس،اركان ريسان.٢٠٢٢." المؤشرات التحليلية ودورها في تقييم كفاءة اداء الصناعات التحويلية في العراق" مجلة حمورابي، العدد. ٤١ (ربيع).
١٩. علي، سليم كاطع. ٢٠١٧. "العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو استراتيجية مستقبلية" ،المركز الديمقراطي للحوار، ٦ ديسمبر، ٢٠١٧ ، وعلى الرابط ادناه : democraticac.de
٢٠. عناد،منتهى طعيمة. ٢٠١٩ ."الموانئ الحرة واهميتها مع اشارة للموانئ العراقية" ،الجامعة المستنصرية. كلية التربية الاساسية، قسم الجغرافية .
٢١. لفته، حسنين شاكر ، عبد العباس، عباس عبد الحميد.٢٠٢٥. "دور الموانئ الخضراء في تعزيز الاستدامة البيئية (دراسة تحليلية للأدبيات ذات العلاقة)".مجلة الاقتصاد الخليجي، عدد. ٦٣ جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد .
٢٢. المالكي، زهير جمعة. ٢٠٢٤. "حرب الموانئ العالمية واثرها على العراق" ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، على الرابط ادناه :www.bayancenter.org
٢٣. مجلة التجارة العراقية الالكترونية. ٢٠١٧."التحديات التي تواجهه التجارة البحرية في العراق.العدد.١٠، حزيران.
٢٤. مردان،باهر.٢٠٢٤. "العلاقات الصينية الباكستانية" ، بحث منشور على موقع اكاديمية، www.academia.edu,2024
٢٥. المرسل، عبدالله راشد. ٢٠٢٣."الصين:صراع الموانئ وامن دول الخليج العربية" ،مركز الجزيرة للدراسات ،العدد١٩ ،اب١٩، ٢٠٢٣ ،على الرابط ادناه:lubab.algazeera.net/
٢٦. منير،كيشوار.٢٠١٧. "لمحات قصيرة: فوائد ميناء جوادر" ، ١٠ -يناير-٢٠١٧
٢٧. الموسوعة الحرة، ويكيبديا.٢٠٢٤."العلاقات الباكستانية العراقية"، موقع متاح على الانترنيت ar.wikipedia.org/wiki,2024
٢٨. همفزيز، ريتشارد مارتن.٢٠٢٣" لماذا تمثل الموانئ اهمية للاقتصاد العالمي" ، مدونات البنك الدولي ،٥ -١٧ - ٢٠٢٣ وعلى الرابط ادناه :worldbank.org
٢٩. ويكيبديا، الموسوعة الحرة2022."الممرالاقتصادي الصيني الباكستاني"،على الرابط الالكتروني:ar.wikipedia.org/wiki,2022

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Al Jazeera. (2020). Gwadar Port: China’s “Gateway” to the Arabian Sea Retrieved from https://www.aljazeera.com/economy
2. South Asian Voice ،southasianvoices-org.translate .goog